

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

المديرية العامة للإدارة والمالية والوسائل

مديرية الوسائل العامة

نيابة مديرية التموينات

18، شارع زيغود يوسف، الجزائر

رقم التعريف الجبائي: 40812000000017

إعلان عن منح مؤقت للصفقة

المتعلقة بطلب العروض الوطني المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

رقم 07 م.ع.إ.م.و/م.و.ع/ن.م.ت/2025

المتضمن: تجديد تراخيص الأمن السيبراني "فورتينيت" لفائدة المجلس الشعبي الوطني.

طبقا للقانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت سنة 2023، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، وطبقا لأحكام المادة 65، الفقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تعلم إدارة المجلس الشعبي الوطني جميع المشاركين في طلب العروض الوطني المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم: 07/م.ع.إ.م.و/م.و.ع/ن.م.ت/2025، المتضمن تجديد تراخيص الأمن السيبراني "فورتينيت" لفائدة المجلس الشعبي الوطني، الصادر في الجريدتين الوطنيتين الشعب و l'expression بتاريخ 15 أكتوبر 2025 و في كل من النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP)، الصحافة الإلكترونية و البوابة الإلكترونية أنه بعد دراسة، تقييم وتحليل العروض التقنية والمالية، تمنح الصفقة بصفة مؤقتة إلى المتعهد الآتي:

المتعهد الحائز على المنح المؤقت	مبلغ العرض باحساب جميع الرسوم/دج	الملاحظات
SARL IT2S رقم التعريف الجبائي: 000616097286106	34.241.666,90	العرض المؤهل والمطابق لمحتوى دفتر الشروط الأقل ثمنا

في هذا الصدد، وطبقا لأحكام المادة 82 من المرسوم الرئاسي المشار إليه أعلاه، يمكن للمتعهدين الراغبين في الاطلاع على نتائج تقييم عروضهم التقنية والمالية، التقرب من المصلحة المتعاقدة بالمجلس الشعبي الوطني في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من أول يوم لنشر هذا الإعلان في الجرائد اليومية و/أو النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (BOMOP) و/أو الصحافة الإلكترونية و/أو البوابة الإلكترونية.

كما يمكن لكل متعهد يحتج على هذا المنح المؤقت، أن يقدم طعنا يوجه إلى رئيس اللجنة الداخلية للصفقات التابعة للمجلس الشعبي الوطني في أجل لا يتعدى عشرة (10) أيام ابتداء من أول نشر لهذا الإعلان في الجرائد اليومية و/أو النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP و/أو الصحافة الإلكترونية و/أو البوابة الإلكترونية، ويودع الطعن على مستوى مكتب التنظيم العام للمجلس الشعبي الوطني.

إذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة رسمية أو يوم راحة قانونية، يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل

الموالي.